تحرير موضع الخلاف فِي بَعْضِ المَسَائلِ المُلَقَّبَات فِي عِلْمِ النَّحْوِ

● علي نظير شهرة

الملخص

يسعى هذا البحث إلى دراسة نماذج من المسائل النحوية، التي قام ابن طولون الدمشقي بجمعها، في كتابٍ بعنوان " **المسائل الملقبات في علم النحو**" ومن يقرأ هذا الكتاب يجد كثيراً من المسائل الخلافية التي أوردها ابن طولون، فعرض آراء النحويين فيها، وأبدي رأيه في كل مسألة من المسائل الخلافية التي أوردها. بيد أنَّ القارئ لهذا الكتاب يجد تداخلَ الآراء، وتشعبَها، وتفرُّعَهَا؛ الأمرُ الذي يجعلُ الإفادةَ منها، للمبتدئين في دراسة النحو، صعبةَ المنال. لذا حاولنا في هذا البحث تحريرَ بعض هذه المسائل بالحديث عن مواطن الاختلاف والاتفاق فيها، وشرحَ آراء النحويين وتبسيطها؛ لكي تصل إلى المتلقي المهتم بدراسة النحو العربي بسهولة ويسر. فالغرض من تحرير موضع الخلاف في المسائل النحوية هو حصر دائرة الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو المختلفة، وتضييق فجوته؛ لأنَّه من دون تحرير موضع الخلاف ستبدو دائرةُ النزاع أكبر من الحقيقة، لكن إذا ما قمنا بتحرير موضع الخلاف ضاقت دائرة الخلاف وكان ذلك أدعى للوصول إلى نقاط الاتفاق حول المسألة موضع الخلاف.

الكلمات المفتاحية: تحرير، موضع الخلاف، المسائل الملقبات، علم النحو.

● ــ حاصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ـ قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اختصاص (لغويات: نحو وصرف).

مقدَّمة:

إنَّ القارئ لكتاب **المسائل الملقَّبات في علم النَّحو** لابن طولون الدمشقي، يلفتُ انتباهه ـ لأول وهلة ـ أنَّ هذه المسائل سُمِّيت بألقاب، فبعض هذه المسائل لُقِّبت بألقاب مشتقة من مكان وضع الجملة في الكلام، كما هو الحال في المسألة الصدرية مثلاً، التي أُطلق عليها ذلك لمجيء الجملة المُخْتَلَفِ فيها في صدر الكتب والمؤلفات. وقد نجد اللقبَ أحياناً مشتقاً من كلمة وردت في أثناء المسألة، وجرى عليها الحكمُ الإعرابيُّ، كمسألة " الكُحْل"، والمسألة" المسكية"، والمسألة البُسْرِيّة، وقد يكون اللقبُ مشتقاً من اسم عالم لغوي أو غيره كان له الاهتمام الأكبر بإيراد هذه المسألة، أو باختيارٍ له فيها، كالمسألة التيمية(نسبة إلى الإمام ابن تيمية)، والمسألة الأنبارية(نسبة إلى ابن الأنباري)،...إلخ. وبمقابل ذلك نجد الكثير من المسائل النحوية المنثورة في النحو العربي من دون ألقاب، فأبو علي الفارسي ـ مثلاً ـ ذكر في مؤلفاته كثيراً من المسائل في علمي النحو والصرف، لكن لم يُسمِّها.

أهمية البحث:

إنَّ دراسة تحرير موضع الخلاف في المسائل النحوية يساعد على إخراج الصور المُخْتَلَفِ فيها من الصور المتفقِ عليها؛ لكي يتواردَ الخِلافُ على مَوْضِعٍ واحدٍ، وَيَسْلَمَ المختلفون من التشعُّب في البحث، وتُحصرَ الأقوالُ، فالغرض من تحرير موضع الخلاف في المسائل النحوية هو حصر دائرة الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو المختلفة، وتضييق فجوته؛ لأنَّه من بدون تحرير موضع الخلاف ستبدو دائرة النزاع أكبر من الحقيقة، لكن إذا ما قمنا بتحرير موضع الخلاف ضاقت دائرة الخلاف وكان ذلك أدعى للوصول إلى نقاط الاتفاق حول المسألة موضع الخلاف.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة في هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي مشفوعاً بالتحليل ؛ وذلك من أجل تبيان الأسس التي استند إليها ابن طولون في شرح آراء النحاة في المسائل التي أوردها، وتوجيه هذه المسائل، والترجيح بين آراء النحاة.

العرض:

المراد بتحرير موضع الخلاف: هو تَخْلِيَةُ الكلامِ عن الحشو، والتطويل ([1]).وتحريرُ المسألة: تمييزها عما يلتبس بها ([2]). أي تمييز مسألة ما عمَّا تلتبس به، وهذا التمييز قد يكون في الفقه، أو الأصول، أو النحو، أو...إلخ. ([3]) وبمعنى آخر: المقصود بتحرير موضع الخلاف في الاصطلاح إنَّمَا هو تحديدُ موضعه تحديداً دقيقاً؛ بحيث يبرزُ محلُّ النِّزاعِ؛ وذلك بتمييز ما اتُفِق عليه، وما اختُلِف فيه بين العلماء في المسألة المراد النقاش حولها.

المقصود بالمسألة النحوية:

المسألةُ النحويةُ هي" قضيةٌ نحوية مُشْكِلة تثارُ في مناظرةٍ أو في مجلسٍ بما هي موضوعٌ له، وتكون بين شخصين أو اتجاهين يسعيان إلى وجهة نَظَرٍ معيَّنةٍ بأدلَّةٍ وبراهين مخصوصة".([4])

المقصود بالمسائل الملقَّبات في عِلْمِ النَّحْوِ:

هي مسائل ذاتُ لَقَبٍ اشتهرت به بين علماء النحو لكثرة تداولها بينهم، ثم بين تلاميذهم من بعدهم، حتَّى غدا سماعُ لقبها يستدعي ـ عند المشتغلين بالنحو ـ ما كان بين العلماء فيها من خلافٍ واجتهادٍ في التخريج أو التأويل. ([5])

وفي بحثنا هذا سوف نُوَزِّعُ الحديثَ عن المسائلِ الَّتي سيتمُّ تناولها من جوانب ثلاثة هي: المختلفُ فيه والمتفقُ عليه في: العُمْدَة، والفَضْلات، والأدوات، وهذه الأقسامُ الثلاثة تُشكِّلُ بمجملها الجملة العربية.

أولاً ـ المُخْتَلَفُ فِيْهِ والمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي العُمَد

ـ العُمْدةُ في الجُمْلَةِ العَرَبِيّة:

إنَّ المُتَتَبِّعَ لمصطلح " العُمْدَة" لا يجده في كُتُبِ متقدِّمي النُّحاة، كما لا يَجِدُ أحداً من الدَّارسين المحدثين ذكرَ هذا المصطلحَ بنصِّه منذ عصر النُّحاة الأوائل وحتى زمن الزمخشري، بيدَ أنَّه يَجِدُ عباراتٍ أخرى

([1]) ــ قلعه جي، محمد روَّاس، معجم لغة الفقهاء، نشر دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ/2000م، ص102، مادة (تحرير).

([2]) ــ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

([3]) ــ يُنظر: الصالح، عبد الله، مناهج البحث المعاصر في أحوال الفقه، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002، ص 416.

([4]) ـ يُنظر: عواريب، د. سليم، مقالة بعنوان: مسألة فصل الخطاب (أما بعد) معناها ومبناها دراسة نحوية دلالية في كتاب " إحراز السعد" لإسماعيل الجوهري، منشورة في مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية ـ مجلة دورية علمية محكمة فصلية ـ صادرة عن المركز الديمقراطي العربي: برلين ـألمانيا، العدد الثامن عشر، نيسان، 2021م، المجلَّد (5)، ص 210.

([5]) ـ يُنظر: ابن طولون الدمشقي، محمد(953هـ)، المسائل الملقَّبات في علم النحو، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1428هـ/ 2007م، ص 81.

عن مفهوم " العُمْدَة"، مثل عبارة(ما لا بدَّ منه) الواردة في كتاب " مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها" لابن جني([1])، أو عبارة (المسند والمسند إليه: وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه) كما في كتاب المُقتضب للمبرّد([2])، أو عبارة (المسند والمسند إليه: وهما ما لا يَغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّمُ منه بُدَّاً) كما في كتاب سيبويه([3])،...إلخ. ولعلَّ أقدمَ ظهورٍ لهذا المصطلح بنصِّه نجدُهُ في كتاب " شرح تذكرة الحافظ وَعِدَّة اللافظ " لابن مالك، المتوفى سنة 672هـ، إذ قال: " المبتدأُ والخبرُ **عُمْدَتَان** فلا يحذفُ أحدُهما إلاَّ إذا دلَّ عليه دليل). ([4]) ويُعَرِّفُ بعضُ متأخِّري النُّحاة " **العُمْدة** " بأنَّها: " **ما لا يجوزُ الاستغناء عنه في الأصل**".([5]) هذا وقد قسَّم بعضُ النُّحاةِ العرب "العُمْدَة" إلى ثلاثة أقسام: الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعلوا النَّصبَ للفَضْلاتِ سواء اقتضاها جزءُ الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرَّغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أي حروف الجر. ([6])

مواضعُ الاختلاف في العُمَد في المَسَائِلِ المُلَقَّبات في علم النَّحْوِ:

من المسائل الملقبات في علم النحو التي اخْتَلَفَ النُّحاةُ فيها: " المسألة المِسْكِيّة "

لُقِّبَتْ هذه المسألةُ بالمسكية نسبةً إلى الخِلافِ الدَّائِر حول تخريج الرواية التي جاءت فيها كلمة" المسك" مرفوعةً في قولهم: **(ليس الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ)**. فلو كانت الروايةُ بنصب كلمة " المِسْك" لكونها خبراً لـ(ليس)، لانتهى الخلافُ. فالاتفاق بين النُّحاة في هذه المسألة هو مجيءُ كلمة " المِسْك" بالرفع.

أمَّا مواضع الاختلاف الحاصل بينهم فهو تخريج كلمة " المسك" بالرفع، وقد ذكر النُّحاةُ في تخريجها خمسة آراء يمكن تلخيصها بالآتي:

الرأي الأول: وهو ما ذكره سيبويه والسيرافي، **وهو أكثر هذه الآراء منطقيةً من وجهة نظرنا**، وملخص ما ذهبا إليه هو أنَّ:

([1]) ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ)، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: حسن بو عبَّاس، مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولى،1432هـ/ 2010م، ص 393.

([2]) ـ المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المُقْتَضَب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ/ 1994م، الطبعة الثانية، 1/ 126.

([3]) ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،1408هـ/ 1988م، 1/ 23.

([4]) ـ ابن مالك، جمال الدين محمد (ت: 672هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، نشر: مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م، ج1/ 174.

([5]) ـ الشاطبي، إبراهيم بن موسى(ت:790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، 3/ 422.

([6]) ـ يُنظر: الأستراباذي، رضي الدِّين محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات: قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م، 1/71،62.

ليس: فِعْلٌ نَاقصٌ، واسمها ضميرُ الشَّأن المحذوف. الطَّيِّبُ: مبتدأ. إلاَّ: حرفُ حصرٍ. المسكُ: خبرُ للمبتدأ(الطَّيِّبُ). وجملة (الطَّيِّبُ إلاَّ المِسْكُ): اسمية في محل نصب خبر ليس. ([1])

الرأي الثاني: هو لأبي علي الفارسي، الذي رأى أنَّ: ليس: فعلٌ ناقصٌ، الطَّيِّبُ: اسم ليس، (إلاَّ المسكُ) مجموع الكلمتين: صفة بمعنى(غير) مرفوعة. وخبر ليس محذوف وجوباً تقديره: طَيِّباً. أمَّا (أل) في (الطَّيِّب) فهي زائدة كالتي تدخل على الحال والتمييز، لأنَّ الحال والتمييز يأتيان نكرة، فإذا دخلت عليهما(أل) تكون زائدة. وبناء على رأي أبي علي الفارسي يكون التقدير: ليس الطَّيِّبُ الذي هو غيرُ المِسْكِ طَيِّباً في الوجود. ([2])

الرأي الثالث: وملخص هذا الرأي يقول: ليس: فعل ماض ناقص، الطَّيِّبُ: اسمها، وخبر(ليس) محذوف، (إلاَّ المسك) بدلٌ منه، والتقدير: ليس الطَّيبُ في الوجود إلاَّ المسك. ([3])

الرأي الرابع: هو لأبي نزار الملقَّب "ملك النحاة" ، وله تخريجٌ غريبٌ، وهو أنَّ: ليس: فعلٌ ناقصٌ. الطَّيِّبُ: اسمها. إلاَّ: حرف حصر. المسكُ: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وتقديره: أفخرُهُ، وجملة(الطَّيِّبُ أفخرُهُ): اسمية في محل نصب خبر ليس. وبناءً على هذا الرأي يكون التقدير: ليس الطَّيِّبُ إلاَّ المسكُ أفخرُهُ. ([4])

الرأي الخامس: رأى أصحابُ هذا الرأي، ومنهم أبو عمر بن العلاء، أنَّ هذه اللغة تميمية، فعند بني تميم تبطلُ(إلاَّ) عمل ليس، كما تبطل عمل(ما) الحجازية، ... وقال بعضهم: ولا يكون ذلك إلاَّ على اعتقاد حرفيتها، ولا ضمير في ليس. ([5]) والخلاف الآخر في هذه المسألة يدور أيضاً حول: هل (ليس) فعل، أم حرف. فالجمهور متفقون على أنَّ (ليس) فعل لا يتصرَّف، ودليل فعليتها عندهم اتصالها بالضمائر المرفوعة البارزة بها، واتصال تاء التأنيث. ([6])

وذهب ابن السرَّاج والفارسي وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنَّها حرف. وقال صاحب " رصف المباني" (ليس) ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه والفارسي، فزعم سيبويه أنَّها فعل، وزعم أبو علي أنَّها حرف. ([7])

([1]) ـ يُنظر: ابن طولون، المسائل الملقَّبات في علم النحو، ص 31. وينظر: الفارسي، أبو علي(ت: 377هـ)، المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ/ 1987م، ص228،227.

([2]) ـ يُنظر: المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1992م، ص 497 .

([3]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 497 .

([4]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 497. وأبو نزار الملقَّب بملك النحاة هو: الحسن بن صاف(ت: 568هـ)، نحوي عراقي سكن دمشق، ومات فيها، وبرع في الفقه والعربية وألَّف فيهما. يُنظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين(ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلَّق عليه: د. مازن المبارك، و محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دمشق، 1972، ص 389، هامش رقم(2).

([5]) ـ يُنظر: المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 493 .

([6]) ـ يُنظر: المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 493 .

([7]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص494.

وقد ردَّ أبو علي الفارسي ـ الذي ذهب إلى أنَّ (ليس) حرف ـ على أصحاب الرأي القائل بفعليتها بقوله: إنَّ اتصال الضمائر بـ(ليس) ليس دليلاً قاطعاً على فعليتها؛ لأنَّ الضمائر تتصل بالأسماء أيضاً. ([1])

والدليل الثاني الذي ساقه الفارسي على أنَّ (ليس) ليست فعلاً هو أنَّها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على حدث وزمان، والأفعال منها ما يدلُّ على حدث وزمان، ومنها ما يدلُّ على زمان فقط، فإذا كان ذلك كذلك عُلِمَ أنَّها ليست بفعل. ([2])

أمَّا الدليل الثالث الذي ذهب إليه الفارسي هو أنَّ (ليس) لا توصل بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر، كما وصلوها بأخواتها. ([3])

ومن المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلفَ النُّحاةُ فيها أيضاً: " مسألةُ الكُحل "

لُقِّبَت هذه المسألة بلقب " الكُحْل " لورود هذه اللفظة في مثالها المشهور: (**مَا رأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ**) ([4]) ففي هذه المسالة نجد أنَّ اسمَ التفضيل (أحسنَ) رفع فاعلاً وهو(الكُحْلُ)، وقد اتفق علماءُ النحو على أنَّ هذا نادر الحدوث، وإنْ حدث يتمُّ بشروط، وهي: ([5])

أولاً ـ أنْ يُسبقَ اسمُ التفضيل بنفي أو ما يشبهُ النفي(كالاستفهام بـ" هل" مثلاً).

ثانياً ـ أن يكون فاعله أجنبياً عنه، فالكحلُ هنا ليس جزءاً من العين، بل هو أجنبيٌّ عنها.

ثالثاً ـ أنْ يكون الفاعل مفضَّلاً مرَّتين، فالكحلُ حسنٌ في العين إذا ما قورن بمكانٍ آخر، ولكن زادَ حسنهُ لأنَّه في عين زيد، وهذا معنى أنْ يكون مفضَّلاً مرَّتين.

فاسم التفضيل يعملُ عملَ فعله فيرفعُ فاعلاً، ويكون فاعله ضميراً مستتراً، أو اسماً ظاهراً، ورفعه للمستتر متفق عليه عند النُّحاة، وأمَّا رفعه للظاهر اسماً أو ضميراً فعلى لغةٍ قليلةٍ عند الجمهور، ويشترط في ذلك أنْ يكون سببيَّاً ومسبوقاً بنفي أو ما يشبهه، وأنْ يحلَّ محلَّ الفعل مع موافقته لمعناه([6])، وخير مثالٍ على ذلك ما يعرف بـ(مسألة الحكل): ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. ([7]) وهي لغة رديئة لم يجز سيبويه القياس عليها. وبالتالي فإنَّ اسم التفضيل(أحسن) ـ اعتماداً على رأي سيبويه يكون

([1]) ـ يُنظر: الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات ، ص 211.

([2]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 222.

([3]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 219.

([4]) ـ يُنظر: ابن طولون الدمشقي، محمد(953هـ)، المسائل الملقَّبات في علم النحو، ص 81.

([5]) ـ يُنظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين(ت: 761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ضبطه وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر: دار الفكر، بيروت ، لبنان، 1421هـ/ 2001م، ص 379.

([6]) ـ يُنظر: السيوطي، جلال الدين(ت: 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: أحمد مختار الشريف، دمشق، 1407هـ/ 1987م، ج4/ 188.

([7]) ـ يُنظر: الأزهري، خالد بن عبد الله(ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ج2/ 103 ـ 105.

مرفوعاً ويكون إعرابهُ ـ وفقاً لذلك ـ خبراً مقدَّماً، والكحلُ: مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر تكون صفةً لِـ(رجل).

أمَّا بعضُ النُّحاة فذهبوا إلى أنَّ اسم التفضيل(أحسنَ) هي صفة لـ(رجلاً)، والكحلُ: فاعل لاسم التفضيل، وضابطه ـ حسب رأي هؤلاء ـ أنْ يصحَّ حلول الفعل مكان اسم التفضيل، فيكون التقدير هنا: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد). ([1]) وقد قاس النُّحاةُ هذه المسألة على قول رسول الله(ص): (لا أحدَ أحبَّ إليهِ العذرُ من الله). فالعذرُ ـ حسب رأي هؤلاء النُّحاة ـ فاعل لاسم التفضيل(أحبُّ) وهو يطابق شروط عمل اسم التفضيل؛ لأنَّه مسبوقٌ بنفي.

مواضعُ الاتفاق في العُمَد في المَسَائِلِ النَّحْوِيّةِ المُلَقَّبات:

أولاً ــ فيما يتعلَّق بالمسألة المسكية الآنفة الذكر، نجد أنَّ الاتفاق بين النُّحاة في هذه المسألة هو مجيءُ كلمة " المِسْك" بالنصب. في حين أنَّ مواضع الاختلاف بينهم تكمن في تخريج كلمة " المسك" بالرفع، وقد ذكر النُّحاةُ في تخريجها خمسة آراء كما ذكرنا من قبلُ.

ثانياً ــ فيما يتعلَّق بمسألة الكحل: اتفق العلماء على أنَّ اسم التفضيل هو أبعد المشتقات عن العمل، وهو يرفع الضمير المستتر باتفاق النحاة، كأنْ يقال: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فيكون في(أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد.

لكنَّهم اختلفوا ـ كما أسلفنا ـ في رفعه للاسم الظاهر بعده مطلقاً، فبعض العرب يرون أنَّه يرفع الاسم الظاهر بعده مطلقاً، فتقول: مررتُ برجل أفضلَ منه أبوه، فتخفض " أفضل" بالفتحة على أنَّه صفة لـ" رجل" وترفع " الأب " على الفاعلية، وهي لغةٌ قليلةٌ. ولكنَّ أكثرهم يوجب رفع " أفضل" في ذلك على أنَّه خبر مقدَّم، و" أبوه " مبتدأ مؤخَّر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ" رجل". وفاعل " أفضل" ضمير مستتر عائدٌ عليه، ولا يرفع أكثرهم بـ " أفعل" الاسم الظاهر إلاَّ في مسألة الكحل. ([2]) وإذا ما حدث فإنَّه يتمُّ وفق شروط سبق لنا ذكرها.

ثانياً ــ المُتَّفَقُ عليه والمُختلفُ فيه في الفَضْلات

ـ مفهومُ الفَضْلَةِ في الجُمْلَةِ العَرَبِيّةِ:

الفَضْلَةُ: خلافُ العُمْدَةِ، وهي مما يُستغنى عنه في الكلام، وذلك كالمفاعيل، والتمييز، والحال.([3]) وليست الفَضْلةُ دائماً ممَّا يجب أنْ يُستغنى عنه، فقد يلزم ذكرها لعارض، ككونها حالاً سادَّةً مسدَّ الخبر وهو عمدة، مثل: ضربي العبدَ مُسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنَّـمـا الـمـيّـتُ مَـنْ يَـعِـيْـشُ كَـئِـيْـبَـاً كَـاسِـفَـاً بَـالُـهُ قَـلِـيْـلَ الـرَّجَـاءِ

([1]) ـ يُنظر: ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 378، 379.

([2]) ـ يُنظر: ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 378، 379.

([3]) ـ يُنظر: اللبدي، محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1405هـ/ 1985م، ص 173.

وقد تكون الفَضْلةُ في مرتبة العُمْدَةِ من حيثُ عدم الاستغناء عنها لما فيها من تتميم للفعل الذي يظلُّ قاصراً بدونها؛ وذلك نحو

المفعول به في مثل قولنا: كتبَ محمدٌ الدرسَ، ولقي خالدٌ حتفهُ. ([1]) ولعلَّ أولَّ استخدامٍ لمصطلح الفَضْلةَ بنصِّه نجده في كتاب " المُقْتَضَب" للمبرد(ت:285) إذ قال في باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر: " ... فيكون المفعول فيه فضلة كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تُخْلِ بالكلام؛ لأنَّك بحذفه مستغنٍ، ألا ترى أنَّك تقول: قام زيدٌ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل". ([2]) فالفضلة عند المبرِّد من الزيادة المستغنى عنها، وحذفها لا يُخل بالكلام، ولكن ذكرها يزيد في الفائدة.

ويرى ابن جني(ت:392هـ) ـ أيضاً ـ أنَّ الفضلة زيادة، فيقول: " وكذلك القول على المفعول، إنَّه إنَّما يُنْصَبُ إذا أُسند الفعلُ إلى الفاعل فجاء هو فَضْلةً". ([3]) أمَّا شيخ البلاغيين العرب عبد القاهر الجرجاني(ت:471هـ)، فكان له رأي آخر، إذ يرى أنَّ الفَضْلَةَ ليست من الزيادة ولا ضم المعنى إلى المعنى فيقول: " وممَّا ينبغي أنْ يُحَصَّل في هذا الباب أنَّهم قد أصَّلوا في المفعول وكل ما زاد على جزأي الجُمْلَةِ أنْ يكون زيادة في الفائدة، وقد يُتَخَيَّلُ إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم، أنَّهم أرادوا بذلك أنَّك تَضُمُّ بما تَزِيده على جزأي الجملة فائدةً أخرى، وينبني عليه أنْ ينقطع عن الجملة حتى يُتَصوَّر أنْ يكون فائدة على حدة وهو ما لا يعقل".([4])

فدخول ما يعرف بالزيادة على جزأي الجملة ـ عند الجرجاني ـ ليس بزيادة على المعنى المتحصِّل بالإسناد.

ويمنح ابن هشام الأنصاري(ت: 761هـ) الفضلة مكاناً دائماً في تركيب الجملة " **فالمراد بالفَضْلَة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه**".([5]) ويقصد بالجملة المسند والمسند إليه. والتمام عنده تمام تركيب العمدة، وليس تمام الإفادة.

ويعرِّف ابن مالك الفَضْلَة بأنَّها: " **عبارة عمَّا زاد على ركني الإسناد كالمفعول، والحال، والتمييز**". ([6])

ومختصر الكلام فيما يتعلَّق بالفَضْلَة أنَّ المراد بها ما ليس بالمسند والمسند إليه، ويستغنى عنها في التركيب النحوي عند الأكثرية من النحاة، وعند القلة منهم لا يستغنى عنها كما ذهب إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني، ومن بعده ابن هشام الأنصاري.

([1]) ـ يُنظر: اللبدي، محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 173.

([2]) ـ المبرِّد، المُقْتَضَب، ج3/ 116.

([3]) ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت: 393هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، نشر: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، (د.ت)، 1/ 185.

([4]) ـ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، 1992م، ص 533.

([5]) ـ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 319.

([6]) ـ ابن مالك، جمال الدين محمد(ت: 672هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م، ج1/ 417.

ـ مواضعُ الاختلاف في الفَضْلات في المَسَائِلِ النَّحْوِيّةِ المُلَقَّبات:

♣ ـ من المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلف النُّحاةُ فيها **المسالة الضَّبِيّة:**

لُقِّبت هذه المسألة بلقب " الضَّبِيَّة " أخذاً من قول النووي (ضبَّةً كبيرةً)، إذ هي موضع النزاع والتخريج الإعرابي في هذه المسألة. والضَّبَّةُ قطعةٌ عريضةٌ من حديد أو نحاسٍ أو خشبٍ أو غير ذلك يُصْلَحُ بها الإناءُ المكسور، وقد تكونُ الضَّبَةُ من ذهبٍ أو فضَّةٍ. أمَّا نصُّ المسألة الضَّبية فهي مأخوذةٌ من قول الإمام النووي في كتابه: منهاجُ الطالبين وبغيةُ المفتين: **(وَمَا ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أو فِضَّةٍ كبيرةٍ لِزِينَةٍ حَرُمَ)**. ([1])

والمسألةٌ في أصل وضعها فقهية، والخلاف بين الفقهاء حولها يتمحورُ حول شرعية إصلاح الإناء المعدني المكسور بقطعة من ذهب أو فضَّةٍ، فمنهم من حرَّمَ هذا الفعل، ومنهم من أجازه، ولكلٍّ فريقٍ حِجَّتُهُ في ذلك. وخلافهم من الناحية الفقهية خارج عن مرامي بحثنا هذا.

أمَّا أهلُ النَّحو فيدور خلافهم في هذه المسألة حول وجه نصبِ (ضَبَّةً)، فكانت لهم آراءٌ متعدِّدةٌ في ذلك يمكنُ تلخيصها بالآتي:

الرأي الأوَّل: ذهب بعض النُّحاة إلى إعراب (ضَبَّةَ) خبراً لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (وما ضُبِّبَ بذهبٍ أو فضَّةٍ، وإنْ كانَ ما يُضَبَّبُ ضبَّةً كبيرةً) فهنا حُذِفت كان مع اسمها بعد إنْ الشرطية، وبقي خبرها، ثمَّ حذفت (إنْ) الشرطية بعد ذلك بدليل الفعل (حَرُمَ). فحذف الشرط، لقرينة، جائز مع إنْ الشرطية. ([2]) والدليل ما ورد في كتاب (المحرَّر في الفقه الشافعي): (والمُضَبَّبُ بالذَّهَبِ أو الفضَّةِ إنْ كانت ضبَّةً كبيرةً، وفوق قَدْرِ الحاجة. حَرُمَ استعماله، وإنْ كانت صغيرةً). فهذا النَّصَ قوَّى إعراب(ضبَّةً) خبراً؛ إذ ذُكرت معه كان، وإنْ الشرطية.

الرأي الثاني: قول أصحاب هذا الرأي إنَّ (ضَبَّةً): اسمٌ منصوبٌ بنزع الخافض(الباء)، والتقدير: وما ضُبِّبَ بِضَبَّةٍ من ذهب... ([3])

الرأي الثالث: ذهبَ أصحابُ هذا الرأي إلى أنَّ (ضَبَّةً) مفعول به ثانٍ؛ لأنَّهم حملوا الفعل (ضُبِّبَ) على معنى(جُعِلَ)، والتقدير: (ما جُعِلَتْ ضَبَّةُ الذَّهبِ ضَبَّةً كبيرةً)، والفعل(جَعَلَ) من الأفعال التي تنصبُ مفعولين. ويستدلُّ هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأنَّ المُضَبَّب (أي: الإناء) لا يوصفُ بحلالٍ أو حرام، وإنَّما يوصفُ بذلك فِعْلُ المُكَلَّف، فحذفوا المضاف اختصاراً، للعلمِ به.

الرأي الرابع: ذهب أنصار هذا الرأي إلى أنَّ (ضَبَّةً) مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، وتقديره: أعني أو أقصِدُ ضبَّةً.

الرأي الخامس: يرى أصحابُ هذا الرأي بأنَّ (ضَبَّةً) حالٌ موطِّئةٌ. والمقصودُ بالحال الموطِّئة هي الحالُ الجامدة الموصوفة بمشتق، وبناءً على ذلك يكونُ التقدير: **(وما ضُبِّبَ بِضَبَّةِ ذهبٍ أو بضبَّةِ فضَّةٍ ضبَّةً**

([1]) ـ يُنظر: ابن طولون، المسائل الملقَّبات في علم النحو، ص 73.

([2]) ـ يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج4/ 606، 607.

([3]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ج4/ 611،612.

كبيرة، لزينةٍ، حَرُمَ). فضبَّة: حالٌ موطِّئةٌ من ضبَّةِ ذهب أو فضَّةٍ. وجاز مجيء صاحب الحال نكرة؛ لأنَّه مضاف إلى ذهب وفضَّة. فالحال(ضبَّةً) جامدة وصفت بـ(كبيرة)؛ لذلك تسمَّى حال موطِّئة.

وقد عزَّز أصحاب هذا الرأي مذهبهم بالقياس على ما جاء في قوله تعالى: (فيها يَفْرِقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً من عندنا). فـ (أمراً) هنا حال جامدة من (أمرٍ)، وصحَّ موقعها حالاً؛ لأنَّ صاحب الحال(أمرٍ) موصوف بـ(حكيم). ومثل ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: (فتمثَّلَ لها بشراً سويا). فـ(بشراً) حال (جامد: اسم ذات)؛ لأنَّها وصفت بمشتق هو (سويا). فقياساً على ذلك ـ حسب رأي هؤلاء ـ تكون (ضبَّةً) حال جامدة، وصفت بـ (كبيرة)؛ لذا فهي حالٌ موطِّئة. ([1])

الرأي السادس: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنَّ (ضبَّةً) مفعولٌ مطلق نائب عن المصدر؛ لأنَّه ملاقيه في الاشتقاق (أي: في أصول مادة الاشتقاق: الضاد والباء)، وبتعبير آخر: مشاركة المصدر أحرف مادته مع كونه اسم ذات. وقد قاس أصحاب هذا الرأي ما ذهبوا إليه على قوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا)، فقد نابَ (نباتا)، الذي هو اسم جامد ذات، عن المصدر (إنباتاً)؛ لأنَّه ملاقيه في الاشتقاق، أي مشاركاً له في أحرف مادته. وعليه: فإنَّ (ضبَّةً) اسم جامد ناب عن المصدر تضبيب مصدر(ضُبِّب)؛ لأنَّه ملاقيه في الاشتقاق. ([2])

♣ ــ ومن المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلف النُّحاةُ فيها: المسألةُ البُسْرِيّةُ

لُقِّبت هذه المسألة بـ (المسألة البُسْرِيّة) أخذاً من كلمة (بُسْرَاً) الواردة في قولهم المشهور: **(هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْباً)**. والخِلافُ بين النُّحاة في هذه المسألة يتمحور حول السؤال الآتي: ما جهةُ انتصاب بُسراً، ورُطْباً ، أعلى الحال أم خبر كان؟([3])

وقد انقسم النُّحاة ـ وفقاً لآرائهم ـ في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب أنصار هذا الفريق إلى أنَّ جهة انتصاب (بُسْراً، ورُطْباً) على الحال في أصحِّ القولين، وهذا اختيار سيبويه وبَعْضُ أصحابه، خلافاً لمن زعم أنَّه (كان)، وإنَّما جعله سيبويه حالاً؛ لأنَّ المعنى عليه، فإنَّ المخبر إنَّما يفضِّله على نفسه باعتبار حالين من أحواله، ولولا ذلك لما صحَّ تفضيلُ الشيء على نفسه، فالتفضيل إنَّما صحَّ باعتبار الحالين فيه، فكان جهة انتصابهما على الحال لوجود شروط الحال. ([4])

ويضيف ابن الجوزية قائلاً: ورُبَّ قائلٍ يقول: إنَّه يصلحُ أنْ يكون تمييزاً، فيكون الردُّ إنَّ ذلك غير ممكن؛ لأنَّه ليس من قسمي التمييز، فهو ليس من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم، ولا من التمييز

([1]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ج4/ 612،613.

([2]) ـ يُنظر: السيوطي، ، الأشباه والنظائر في النحو، ج4/ 609، 610.

([3]) ـ يُنظر: ابن قيم الجوزية، الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب(ت: 751هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد عمران، نشر: دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، ص 577. ويُنظر أيضاً: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج4/ 652.

([4]) ـ يُنظر: المصدر السابق، 577.

المنتصب عن تمام الجملة، وعليه لا يصحُّ أنْ يكون تمييزاً. ([1]) ولكن الإقرار بأن (بُسراً ورُطباً) حال، يولِّدُ أسئلةً أخرى، منها: ما هو صاحبُ الحال هنا؟ فيكون الجواب ـ وفقاً لآراء هذين الفريقين ـ هو الاسم المضمرُ في(أطيب)الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره، فـ(بُسراً) حال من ذلك الضمير، و(رُطباً) حال من الضمير(الهاء) المجرور بـ(من). ([2])

الفريق الثاني: ويمثله المبرِّد وطائفة، ذهبوا إلى أنَّ(بُسراً، ورُطباً) منصوبان على إضمار (كان) التامة صلةً لـ(إذْ) في الماضي، و(إذا) في المستقبل، ... وقيل: على إضمار(كان) و(يكون) الناقصة. ([3]) وأصل المسألة كما يقول الإمام السيوطي:

" هذا إذا كان ـ أي وُجِدَ ـ بُسْراً أطيبُ مِنْهُ إذا كان ـ أي وُجِدَ ـ رُطباً". ([4])

ولكن يؤخذ على أصحاب هذا الرأي بأنَّ (كان) لو أُضمرت لأضمرَ ثلاثة أشياء: الظرف الذي هو (إذا) وفعل(كان) ومرفوعها، وهذا لا نظير له إلاَّ حيث دلَّ عليه الدليل، وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) وحدها، فكيف يجوز إضمار(إذ) أو(إذا) معها؟ ([5])

♣ ــ ومن المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلف النُّحاةُ فيها: المسألةُ الأنباريّةُ

لُقِّبت هذه المسألة بلقب" الأنبارية" إشارة إلى من عرض لها إعراباً وتصريفاً، وهو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. ([6]) ونصُّ المسألة أنَّه يقال في التعجُّب: (ما أَحْسَنَ عبدَ الله!). فاختلف النُّحاة حول (أَفْعَلَ) الذي تلزمه(ما) هل هو اسمٌ أم فعلٌ؟ فذهب الكوفيون إلى أنَّ (أَفْعَلَ) في التعجُّب، نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً) اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنَّه فعلٌ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين. ([7]) وتمسَّك كلُّ فريق برأيه وراح يقدِّمُ الأدلَّة والحجج والبراهين التي يؤيِّدُ وجهةَ نظره.

فالكوفيون الذين قالوا باسمية(أَفْعَلَ) يعزون ذلك لعدَّة أدلَّة، منها:

الدليل الأول ــ إنَّه جامد لا يتصرَّف، ولو كان فعلاً لوجب تصرُّفه؛ لأنَّ التصرُّفَ من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرَّف وكان جامداً وجب أنْ تلحق بالأسماء.

فردَّ ابن الأنباري على هذا الرأي بالقول: إنَّ ما قاله الكوفيون من كونه جامداً لا يتصرَّف لا يدلُّ على أنَّه اسم، وذلك أنَّ "ليس" ، و" عسى" فعلان، ومع هذا فهما لا يتصرفان. ([8])

الدليل الثاني ــ أنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واستشهدوا بقول الشاعر:

([1]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 578.

([2]) ـ يُنظر: المصدر السابق نفسه، ص 578. ويُنظر أيضاً: السيوطي، جلال الدين(ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، نشر: دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ/ 1979م، ج31/4.

([3]) ـ يُنظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج31/4، والأشباه والنظائر، 4/ 653.

([4]) ـ السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، 4/ 653.

([5]) ـ يُنظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ص 590. ويُنظر أيضاً: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، 4/ 653.

([6]) ـ يُنظر: ابن طولون، المسائل الملقّبات في علم النحو، ص 107.

([7]) ـ يُنظر: ابن الأنباري، أبو البركات(ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (د، ت)، ص 105.

([8]) ـ يُنظر: المصدر السابق، الصفحةُ نفسها.

يـا مَـا أُمَـيْـلَـحَ غِـزْلانـاً شَـــدَنَّ لـنـا مِـنْ هـؤلـيـائِـكُـنَّ الضّـــالِ والسَّـــمُـرِ

فـ(أُميلح) تصغير (أملح) وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام. ([1])

فردوا عليهم بأنَّ التصغير في (أَفْعَل) التعجب محمول على التصغير الذي في أفعل التفضيل، وهذا ليس دليلاً قاطعاً على اسميته؛ فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً.

الدليل الثالث ــ أنَّه تصحُّ عينه في(ما أقومه، وما أبيعه،...) مثلما تصحُّ العين في نحو: هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك،... ولو كان فعلاً لأُعلَّت عينه كما تُعلُّ بقلبها ألفاً في الفعل في نحو: قامَ، باع،... فردَّ ابن الأنباري على قولهم بأنَّه اسم لصحَّة عينه في " ما أقومه، وما أبيعه" بأنَّ التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة. وبالتالي فإنَّ تصحيح العين في نحو: ما أقومه، وما أبيعه لا يخرجه عن أنْ يكون فعلاً. ([2])

الدليل الرابع: الذي يدلُّ على أنَّه (أي: أَفْعَل) ليس بفعل أنَّ التقدير في قولنا: ما أحسن زيد! أي شيءٌ أحسنَ زيد. وقياساً عليه: إذا قلنا: ما أعظم الله! كان المقصود: شيء أعظم الله. والله تعالى عظيمٌ بذاته، لا بجعل جاعل. ([3])

فردَّ ابن الأنباري على هذا القول بأنَّ المقصود بقولهم: شيء أعظم الله، أي وصفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمعَ الآذان: كبَّرتُ كبيراً، وعظَّمتُ عظيماً، أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيَّرته كبيراً عظيماً. ويجوز أيضاً أنْ يكون المقصود بقولهم: شيء أعظم الله بمنزلة الإخبار بأنَّه عظيمٌ، لا على معنى شيءٌ أعظمه. ([4])

وذهب البصريون إلى أنَّ(أَفْعَلَ) التعجب، فعلٌ ماض، ودليلهم على ذلك:

أولاً ـ الفعل الماضي إذا لحقته ياء الضمير تلحق به نون النسوة، وكذلك في التعجُّب، نحو: ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظْرَفَنِي في عينك، ونون الوقاية إنَّما تدخل على الفعل لا على الاسم. وبالتالي لو لم يكن (أَفْعَلَ) في التعجُّب فعلاً ما دخلت عليه هذه النون كدخولها على سائر الأفعال. ([5])

ثانياً ـ مما يدلُّ على أنَّ (أفعلَ) فعلٌ أنَّه ينصبُ المعارف والنكرات، ولو كان (أَفْعَل) اسماً لما نصب إلاَّ النكرات خاصَّةً على التمييز، نحو قولك: زيدٌ أكبرُ منك سنَّاً، وأكثرُ منك علماً، ولو قال: زيدٌ أكبر منك السنَّ، وأكثرُ منك العلم لم يجز. ([6])

ثالثاً ـ ذهب البصريون إلى أنَّ (أفعلَ) فعلٌ مفتوح الآخر؛ لأنَّه لو لم يكن فعلاً ماضياً لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنَّه لو كان اسماً ارتفع لكونه خبراً لـ(ما)على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح كان ذلك دلالة على أنَّه فعل ماض. ([7])

([1]) ـ يُنظر: المصدر السابق، الصفحةُ نفسها.

([2]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 106.

([3]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 107.

([4]) ـ يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 122.

([5]) ـ يُنظر: المصدر اسابق، ص 107.

([6]) ـ يُنظر: المصدر السابق ، ص 109.

([7]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 112.

والقضية الخلافية الثانية في المسألة الأنبارية تدور حول نوع (ما) في" ما أفعله" فكان للنحاة فيها أربعة آراء:

الأول: نكرة تامة. والثاني: أنها نكرة موصوفة. والثالث: أنَّها اسم استفهام. والرابع: أنَّها اسم موصول.

الرأي الأول: قال به الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، فذكر ابن يعيش في المفصَّل بأنَّ(ما) اسم تام غير موصول، ولا موصوف، وتقديرها بشيء، والمعنى فيها: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً، أي جعله حَسَناً، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، وأَحْسَنَ: فعلٌ ماضٍ غير متصرِّف وفيه ضمير يرجع على (ما) و(زيداً) مفعول به، والجملة في موضع الخبر. ([1])

الرأي الثاني: الذي يقول بأنَّ (ما) نكرة موصوفة، نقله ابن يعيش عن ابن درستويه بأنَّ الأخفش كان يقول عن (ما) بأنَّها: (ما) الموصوفة إلاَّ أنَّه لم يؤتَ لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع رفع الخبر، وهذا قريب من رأي الجماعة. ([2]) والمقصود: جماعة البصريين.

الرأي الثالث: يرى أصحاب هذا الرأي أنَّ(ما) في التعجب موصولةٌ، فقد نقل ابن يعيش عن ابن درستويه أنّ الأخفش كان يقول مرَّة: (ما) في التعجب بمعنى(الذي) إلاَّ أنَّه لم يؤتَ لها بصلة. ([3]) وقد شرح ابن عصفور رأي الأخفش في (ما) في (ما أفعله) بأنَّها موصولة، والفعل بعدها صلة، والخبر محذوف كما التزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد(لولا)، وبيَّن ابن عصفور فساد هذا الرأي؛ لأنَّه إذا جُعلت (ما) موصولةً فهذا يعني أنَّها معرفة، وهذا يتناقض مع معنى التعجب؛ لأنَّ التعجب لا يكون إلاَّ مما خفي سببه. ([4])

كذلك ذكر الرضي الأستراباذي رأي الأخفش، الذي جعل(ما) موصولةً، والجملة بعدها صلة والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسنَ زيداً. فأنكر أيضاً هذا الرأي؛ لأنَّه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسدُّ مسدَّه، وأضاف أيضاً أنَّه ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه. ([5])

الرأي الرابع: ذكر ابن مالك بأنَّ أصحاب هذا الرأي الذين قالوا بأنَّ(ما) في التعجب (ما أفعله) اسم استفهام، وهو مذهب الكوفيين، وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذا الرأي ليس صحيحاً؛ لأنَّ قائل ذلك إمَّا أنْ يدَّعي تجردها للاستفهام، وإمَّا أنْ يدَّعي كونها للاستفهام والتعجب معاً، كما في قوله تعالى: (فَأَصْحَابُ المَيْمَنَةِ ما أَصْحَابُ المَيْمَنَةِ).([6]) فالأول باطلٌ بإجماع؛ لأنَّ اللفظ المجرَّد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم

([1]) ـ يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين(ت: 643هـ)، شرح المفصَّل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د.ت)، ج7/ 149.

([2]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ج7/ 149.

([3]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ج7/ 149.

([4]) ـ يُنظر: الأندلسي، أبو حيان(ت: 745)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة، (د. ت)، ج27/4.

([5]) ـ يُنظر: الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(ت: 686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة: قار يونس، ليبيا، (د.ت)، ج4/ 234.

([6]) ـ سورة الواقعة، آية: 8.

إلى من يعلم. والثاني باطلٌ؛ لأنَّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالباً إلاَّ الأسماء، نحو: (وأصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين)، (واصحابُ الشمال ما أصحابُ الشمال). ([1])

وقد ذكر ابن يعيش عن ابن درستويه في(ما) أنَّها التي يستفهم بها في قولك: ما تصنع؟ وما عندك؟ وهي بمنزلة (أي) في الإبهام، وإنَّما وضع هذا في التعجب؛ لأنَّ التعجُّب فيه إبهام، وأنَّ التعجب يكون فيما جاوز الحد المعروف، وخرج من العادة، وصار كأنَّه وصفه، ولا يوقف على كنهه، كقولك: ما أحسن زيداً كقولك: أي رجلٍ زيد، إذا عنيت أنَّه رجل عظيمٌ،... وهذا مذهب الفرَّاء والكوفيين، إلاَّ أنَّ الفراء كان يذهب إلى أنَّ (أفعل) يأتي بعدها اسم حقه أنْ يكون مضافاً إلى ما بعده.

وردَّ ابن يعيش على رأي الفراء بقوله: " وما ذكره (أي الفراء) من أنَّ (ما) استفهام فبعيدٌ جداً؛ لأنَّ التعجب خبر محض، يحسنُ في جوابه صدق أو كذبٌ، والمتكلِّمُ لا يسألُ المخاطَبَ عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنَّما بخبره بأنَّه حسنٌ، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسمع فيها صدق أو كذبٌ؛ لأنَّ الاستفهام ليس بخبرٍ فاعرفه". ([2])

ـ مواضعُ الاتفاق في الفضلات في المَسَائِلِ النَّحْوِيّةِ المُلَقَّبات:

ـ فيما يتعلَّقُ **بالمسألة الأنبارية** أجمع النُّحاةُ على أنَّ معمول فعل التعجُّب لا يتقدَّم عليه، وأوَّلهم سيبويه إذ قال: " ما أحسنَ عبدَ الله... ولا يجوز أنْ نقدِّم عبدَ الله وتؤخِّر (ما)، وتزيلَ شيئاً عن موضعه. ([3]) وتتابعَ النُّحاةُ على ذلك فقرَّر ابن عصفور أنَّه: " لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه". ([4]) وقطعَ ابن مالك بأنَّه لا يجوز بإجماع تقديم المتعجَّب منه، نحو: ما زيداً أحسنَ، وبه أكرم؛ والعلَّةُ في ذلك أنَّ فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرُّف، فجريا مجراها في منع تقدُّم معمولها. ([5]) وثمَّةَ إجماعٌ بين النُّحاة أيضاً على تقدُّم (كان) على فعل التعجُّب زائدةً فاصلةً بينه وبين (ما)، نحو: ما كان أسعد زيداً، ما كان أسعدَ مَنْ أجابك. ([6])

ثالثاً ــ المُتَّفَقُ عليه والمُختلفُ فيه في الأدوات

ـ التعريف بالأدوات في الجملة العربية:

الأداة: هي الوسيلة أو الألة، وأداة الحرب سلاحها الذي تُؤدَّى به، وأداة الدَّهر عدَّته التي تتأدَّى بها مجابهة أحداثه. وفي الاستعمال النحوي: هي الكلمة التي يتوسَّل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة يقتضيها

([1]) ـ سورة الواقعة، آية: 27، 41.

([2]) ـ يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج7/ 149.

([3]) ـ يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ 72، 73.

([4]) ـ ابن عصفور، علي بن المؤمن(ت: 669هـ)، المُقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة المدني، بغداد، الطبعة الأولى 1391هـ/ 1971م، (د.ت)، ج1/ 76.

([5]) ـ يُنظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي(ت: 672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد السيد، ود. محمد بدون المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ/ 1990م، ج3/ 40.

([6]) ـ يُنظر: المصدر السابق، 3/ 42، 43.

التعبير كأداة الاستفهام والاستثناء. كما أنَّ من شأن هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات. ويلاحظ على النحويين غالباً استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكوَّن من أسماء وأفعال وحروف كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم: إذ يقال لهذه العوامل جميعها: أدوات الاستثناء، وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة الأفعال المضارعة لكونها حروفاً ليس غير. ([1])

وتضاف كلمة الأدوات ـ في اللغة العربية ـ إلى كلمة أخرى هي كلمة " الربط". وبالعودة إلى المعاجم العربية نجد أنَّ:

أ ـ الربط لغة: جاء في معجم لسان العرب لابن منظور أنَّ الراء والباء والطاء أصلٌ ثلاثي يعني: رَبَطَ الشَّيءَ يَرْبِطَهُ ويَرْبُطَهُ رَبْطاً، فهو مربوط، والرِّباطُ: ما رُبِطَ به، والجمع رُبُطٌ.([2]) كما يشير معجم مقاييس اللغة لابن فارس إلى أنَّ الراء والباء والطاء في (ربط) أصلٌ واحد يدلُّ على شدٍّ وثبات.([3]) وفي المعاجم الحديثة كمعجم قطر المحيط نجد: رَبَطَ الشيءَ يَرْبِطَهُ ويَرْبُطَهُ رَبْطاً أوثقه وشده ضد حلَّه.([4]) فالربط ـ إذاً ـ في أصله العربي يعود إلى الجذر (ربط)، وهو في معاجم اللغة العربية أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على شدٍّ وثبات وملازمة، مع زيادة في بعض المعاجم على هذا المعنى.

ب ـ الربط اصطلاحاً: هو علاقة تصطنعها اللغة اصطناعاً لفظياً بطريقة **الأدوات والضمائر**، إمَّا لسدِّ ثغرةٍ تنشأ من انفصال غير مرغوب فيه، وإمَّا لفهم عروة تنشأ من ارتباط غير مرغوب فيه. ([5]) أو هو وسيلةٌ لفظيةٌ مهمةٌ من وسائل الاتصال بين مكونات التراكيب اللغوية وعنصرٌ أساسيٌّ من عناصر التماسك بين الجملة.([6])

مواضع الاختلاف في الأدوات في المَسَائِل النَّحويّةِ المُلَقَّبات:

♣ ـ من المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلف النُّحاةُ فيها: المسألة الصَّدرية

وصفت هذه المسألة بـ "الصدرية" نسبةً إلى ما يَفْتَتِحُ بِهِ الكُتَّابُ مؤلفاتِهم بالبسملة ويتبعونها بالصلاة على النبي وآله. فمن الكُتَّاب مَنْ يفتتح مؤلفاته بالبسملة فقط، ومنهم من يفتتحها بالبسملة والصلاة على النبي وآله، أي: **(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآله)** ([7])

([1]) ـ اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 10.

([2]) ـ يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ربط).

([3]) ـ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة(ربط).

([4]) ـ البستاني، بطرس، قطر المحيط، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ، لبنان، 1995م، مادة (ربط)

([5]) ـــــ يُنظر: حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، نشر: الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص 144.

([6]) ـ يُنظر: البهنساوي، حسام، أنظمة الربط العربية، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1423هـ/ 2003م، ص 9.

([7]) ـ يُنظر: ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقَّبات في علم النحو، ص 17.

والخلاف بين النُّحاة هنا حول مجيء أداة الربط (الواو) قبل الفعل الماضي، هل يجوز ذلك، أو لا؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال لا بدَّ من عرض آراء النَّحاة حول هذه المسألة:

● ـ **الفريق الأول:** مِنَ النُّحاة مَنْ ينكرون مجيء الواو قبل الفعل(صلَّى) ويرون أنَّه لا يجوز عطف جملة فعلية(صلى الله) على جملة اسمية، وهي جملة البسملة (بسم) المتعلِّقة بخبر محذوف لمبتدأ محوف والتقدير: (ابتدائي كائن بسم الله)، فهذه الجملة اسمية، والجملة المعطوفة عليها جملة فعلية، وهذا ـ حسب رأيهم غير جائز لسببين:

الأول: حكم المعطوف أنْ يكون موافقاً للمعطوف عليه، والجملتان في البسملة والصلاة قد اختلفتا.

والثاني: أنَّ جملة البسملة جملة خبرية، وجملة(صلى الله) جملة دعاء، وبالتالي يستحيل عطف الدعاء على الخبر عندهم.

● ـ **الفريق الثاني:** ينكر الفريق الثاني ما ذهب إليه أنصار الفريق الأول؛ وحجتهم في ذلك:

ـ أنَّه في البسملة يمكن تقدير فعل محذوف أو مبتدأ وعليه فلا مشكلة في الحذف. أي يمكن القول إنَّ الجار والمجرور في البسملة (بسم) متعلقان بفعل محذوف تقديره (أبدأ)، وبالتالي يمكن أنْ نعطف عليه جملة (صلى الله)، وهذا من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى.

ـ الأمر الآخر أنَّ هذا النوع من العطف هو سُنَّة سنَّها الكُتَّابُ في مقدمات كُتُبهم، ولم يعترض عليهم أحد. فسيبويه مثلاً في كتابه عطف الدعاء على الخبر، وكذلك فعل المبرِّد في الكامل، والفارسي في الإيضاح، ولم يعترض أحدٌ على أسلوب كلامهم هذا.

ـ الأمر الثالث: أنَّه ورد في كلام العرب عطف الدُّعاء على الخبر شعراً ونثراً؛ لأنَّ الجُمل لا يُراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الإعراب. ومن أمثلة ذلك قول بديع الزمان الهمذاني في مقاماته: (فَفُزْنَا وحيَّاكَ الله أبا زيد)، فعطف جملة(حيَّاك الله)، وهي جملةُ دعاء، على جملة(فُزْنَا) وهي جملة خبريةٌ ابتدائية، ولم ينكر ذلك عليه أحدٌ.

♣ ـ **ومن المسائل الملقبات في علم النحو التي اختلف النُّحاةُ فيها مسألةُ: فصل الخطاب:**

سُمِّيت هذه المسألة بفصل الخطاب استناداً إلى تفسير بعض العلماء لقوله تعالى: **(وآتيناهُ الحِكْمَةَ وفَصْلَ الخِطَاب)**.([1]) إذْ جعلوا المقصود منها هي كلمة(أمَّا بعد) التي تكلَّم بها سيِّدُنا داود(ع)، وفصل بها بين كلامين، فقد آتاه الله الحكمة أي النبوة والزبور، وآتاه كذلك بيان النطق وفصل الخطاب. ([2]) وجاء عن السيوطي أنَّ ابن الأثير قال: والذي أجمع عليه المحققون وعلماء البيان أنَّ فصل الخطاب هو: أمَّا بَعْد؛ لأنَّ المتكلِّمَ يفتتح كلامه في أمرٍ ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده، فإذا أراد أنْ ينتقل إلى الغرض المسوق له، فَصَلَ بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أمَّا بعد. ([3])

ويروى أنَّ أوَّل من قال: (أمَّا بعد) هو داود(ع)، وقد اقتدى به النبي (ص) في ذلك، ولعلَّ نصَّه الذي أرسله إلى هرقل ملك الروم يدعم هذا الرأي، وهو قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبده ورسوله

([1]) ـ سورة ص، آية 20.

([2]) ـ يُنظر: الأندلسي، أبو حيَّان، البحر المحيط، مراجعة: صدقي محمد جميل، نشر: ار الفكر، بيروت، 2005م، ج146/9.

([3]) ـ يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3/ 174.

إلى هرقل عظيم الروم، سلامٌ على من اتَّبعَ الهدى، أمَّا بعد فإنّي أدعوك بدعاية الإسلام: أسلم تسلم....). ([1]) فواضح ههنا أنَّه يؤتى بـ(أمَّا بعد) للفصل بين معنى مقصود المتكلِّم، وغرض آخر مغاير للأول، وهو خروجٌ من كلامٍ إلى كلام.

والمشكلة التي تعرضها هذه المسألة هي: هل يجوز حذف الفاء في جواب(أمَّا)؟ الأمر الذي أدَّى إلى انقسام النحاة، حيال ذلك، إلى فريقين:

الفريق الأول: يمثِّله سيبويه وجمهور النُّحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ الفاء لازمة في جواب(أمَّا) ولا تحذف إلاَّ في الضرورة الشعرية، وفي ذلك يقول سيبويه: " وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء. كأنَّه يقول: عبدُ اللهِ مهما يكن من أمرهِ فمنطلق. إلاَّ أنَّ الفاء لازمة لها أبداً. ([2]) وهذا ما ذهب إليه المبرِّد أيضاً في قوله: " أمَّا المفتوحة فإنَّ فيها معنى المجازاة. وذلك قولك: أمَّا زيدٌ فله درهم، وأمَّا زيد فأعطِهِ درهماً. فالتقدير: مهما يكن من شيء فأعطِ زيداً درهماً، فلزمت الجواب؛ لما فيه من معنى الجزاء. ([3])

وتبعهم في ذلك ابن هشام الأنصاري الذي رأى لزوم الفاء بعدها، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (فأمَّا الذين آمنوا فيعلمون أنَّه الحق من ربّهم، وأمَّا الذين كفروا فيقولون). ([4]) ورأى ابن هشام أنَّ حذف الفاء في جواب (أمَّا) لا يكون إلاَّ في الضرورة الشعرية، وردَّ على من قال إنَّها حذفت في التنزيل في قوله تعالى: (فأمَّا الذين اسودَّت وجوههم أكفرتمْ بعد إيمانكم). ([5]) بأنَّ الأصل: فيقال لهم أكفرتُم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، وربَّ شيء يصحُّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً. ([6])

الفريق الثاني: يمثِّل هذا الفريق ابن مالك الذي ذهب إلى أنَّ حذف الفاء في جواب (أمَّا) جائز في الشعر والنثر لثبوته في الأحاديث النبوية، والآثار الصحيحة عن الصحابة. قال ابن مالك: ولا تحذف هذه الفاء **غالباً** إلاَّ في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله نحو: ([7])

فـأمَّـا الـقِـتَـالُ فـلا قِـتَـالَ لَـدَيْـكُـمُ ولـكـنَّ سَـــيْـراً فِـي عِـرَاضِ الـمَـوَاكِـبِ

أراد فلا قتالَ لديكمُ، فحذف الفاء لإقامة الوزن. وقول ابن مالك: ولا تحذف الفاء غالباً ... يشيرُ بذلك إلى جواز حذفها في النثر من غير ضرورة، وهو الصحيح لثبوته في الحديث الشريف، من مثل قوله (ص):(أمَّا بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله). وقوله(ص): (أمَّا موسى كأنِّي أنظر إليه إذْ انحدر في الوادي). ([8])

([1]) ـ يُنظر: الجوهري، إسماعيل بن غنيم، إحرازُ السَّعْدِ بإنجازِ الوَعْدِ بِمَسَائِلِ أمَّا بَعْدُ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011م، ص 29.

([2]) ـ يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ 235.

([3]) ـ يُنظر: المبرِّد، المقتضب، ج3/ 28.

([4]) ـ سورة البقرة، آية 26.

([5]) ـ سورة آل عمران، آية 106.

([6]) ـ يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 79، 80.

([7]) ـ يُنظر: السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)، عُقُود الزَّبرجد في إعراب الحديث النبوي، حقَّقه وقدَّم له: د. سلمان القضاة، نشر: دار الجيل، بيروت، 1414هـ/ 1994م، ج3/ 228.

([8]) ـ المصدر السابق، الصفحةُ نفسها.

قال ابن مالك: وقد خولفت القاعدة في هذه الاحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأنَّ من خصَّه بالشعر أو بالصورة المعيَّنة من النثر مقصر في فتواه وعاجر عن نصرة دعواه. ([1])

أمَّا نحن فنميل إلى رأي ابن مالك؛ لأنَّه استدلَّ على حذف الفاء في جواب(أمَّا) بما ورد في قول النبي(ص) وهو أفصح العرب، وبما ورد في قول الصحابة، وأقوالهم حجة. يضاف إلى ذلك قوله(ص): (أمَّا بعد أيُّها النَّاس إنَّ النَّاس يكثرون وتقلُّ الأنصار حتَّى يكونوا كالملح في الطعام). وقوله(ص) : (أمَّا بعد يا عائشة إنَّه بلغني عنك كذا وكذا). وقول عائشة(ر): (فأمَّا من أهلَّ بالحج أو جمع الحجَّ والعمرة لم يحلَّ حتى كان يوم النحر). وقول البراء بن عازب(ر): (أمَّا رسول الله (ص) لم يولِّ يومئذٍ). ([2])

فهذه الأحاديث، وتلك الآثار تثبت أنَّ حذف الفاء في جواب (أمَّا) جائز في الاختيار كما ذهب إليه ابن مالك، وليس بقليل ولا مقصوراً على الضرورة الشعرية، فدعوى قلَّته مدحوضة بهذه الأحاديث والآثار، وهي دعوى بلا بيِّنة.

♣ ــ من المسائل الملقبات في علم النحو التي تمَّ تخريجها على غير مذهب بعض النحاة: المسألة التَّيْمِيّة

لُقِّبت هذه المسألة بلقب" التيمية" نسبةً إلى من سُئِلَ عن تخريجها من الوجهة النحوية، وهو شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحرَّاني المتوفى سنة 728هـ. ([3]) ونصُّ المسالة هو قول عمر(ر): **(نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ)**. ومنشأ الخلاف في هذه المسألة هو أخذ كلام بعض النُّحاة مُسَلَّماً: أنَّ المنفي بعد (لو) مثبت، والمثبت بعدها منفي، أي أنّ (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النَّحويين. ([4]) وهذا الرأي ــ حسب ابن هشام ــ باطلٌ في مواضع كثيرة، منها قول عمر(ر) الآنف الذكر؛ لأنَّه بناء على تخريج معنى (لو) بأنَّ المنفي بعدها مثبتٌ، والمثبتُ بعدها منفي، يكون المعنى هو ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.([5]) وقد تنبَّه ابن هشام إلى هذا الأمر وقاسه على قول النبي(ص) في بنت أبي سلمة: **(إنَّها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلَّت لي، إنَّها لابنة أخر في الرضاعة)**، فرأى ابن هشام أنَّ حلَّها له، عليه السلام، مُنْتَفٍ من جهتي؛ كونها ربيبتهُ في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرِّضاعة، وبالتالي فإنَّ معصية صهيب منتفيةٌ من جهتي المخافة والإحلال. ([6])

([1]) ـ يُنظر: الأندلسي، جمال الدين بن مالك(ت:672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1405هـ، ط21413هـ، ص 196.

([2]) ـ يُنظر: الأندلسي، جمال الدين بن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص195، 196، والسيوطي، جلال الدين، عُقُود الزَّبرجد في إعراب الحديث النبوي، ج3/227، 228.

([3]) ـ يُنظر: ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقَبات في علم النحو، ص 43.

([4]) ـ يُنظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 339.

([5]) ـ يُنظر: المصدر السابق، ص 339.

([6]) ـ يُنظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وعليه يمكن تخريج معنى (لو) في قول عمر(ر) بأنَّ (لو) لا تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره، وإنَّما تفيد مجرَّد الاستلزام، وهذا فيما نرى دليلٌ حَسَنٌ، إلاَّ أنَّه خلاف قول الجمهور.

مواضعُ الاتفاق في الأدوات في المَسَائِلِ النَّحْوِيّةِ المُلَقَّبات:

♣ ــ من المسائل الملقَّبَات في علم النحو التي اتَّفق النُّحاةُ فيها: المسألة البهائية:

وُصفت هذه المسألة بالبهائية نسبةً إلى السائل عنها، وهو بهاء الدين بن تقي الدين السَّبكي. وفي هذه المسألة يسألُ بهاء الدين والده تقي الدين عمَّا إذا كان يصحُّ القول: **(جاءَ رجلٌ لا زيدٌ)**، كما يقال: جاءَ محمدٌ لا زيدٌ. أي إنَّ السؤال في هذه المسألة هو: هل يصحُّ أنْ تكون(لا) في مثل هذا التركيب حرفَ عطفٍ أم لا ؟([1])

فكانت النتيجة أنَّه بعد أنْ عرضَ تقي الدين للأدلَّة والبراهين وأقوال العلماء خلصَ إلى عدم صحَّةِ هذا التركيب: لعدم المغايرة، وتمام الفائدة. ([2]) ويضرب تقي الدين مثالاً يقول فيه إذا قلنا: قامَ زيدٌ لا عمرو. يمكن أنْ تُعربَ (لا) هنا حرفَ عطفٍ، وعمرو: اسم معطوف مرفوع، لأنَّنا في هذا التركيب أثبتنا القيام لزيد، ونفيناه عن عمرو، وبناءً عليه تعرب(لا) حرف عطف لوجود المغايرة، أي: ما قبل (لا) ليس كما بعدها، وبعبارة أخرى: أخرجنا ما بعد(لا) من حكم ما قبلها، وهنا حصلت الفائدة بالإخبار عن قيام زيد، ونفي قيام عمرو. ومثل ذلك عندما نقول: زيدٌ عاقلٌ لا جاهلٌ، وقامَ رجلٌ لا امرأة، ففي كلا المثالين ما قبل (لا) يختلف عمَّا بعدها، وبالتالي(لا) هنا تعربُ حرفَ عطفٍ. ([3])

أمَّا في التركيب(قامَ رجلٌ لا زيدٌ) فلا يصحُّ ذلك باتفاق علماء النحو على ذلك كالسهيلي، وأبو حيَّان، وأبو الحسن، وغيرهم. وسبب اتفاق النُّحاة على رفض هذا التركيب وأمثاله أنَّه لم تحصل الفائدة والمغايرة فيه؛ لأنَّه إذا كان زيد هو الرجل فالكلام فيه تناقض، إذ كيف نثبت القيام لزيد مرَّة، ثُمَّ نفيه عنه في الوقت نفسه، فهذا لا يصحُّ إلاَّ إذا كان الرجلُ شخصاً آخر غير زيد. ولكي يستقيمَ المعنى يجب القول: قامَ رجلٌ غيرُ زيد. في حين يصحُّ القول: هذا رجلٌ لا امرأة، ورأيتُ طويلاً لا قصيراً. ففي المثال الأول: الرجل غير المرأة، وفي المثال الثاني: الطويل غير القصير، وبالتالي فإنَّ ما قبل (لا) مغايرٌ لما بعدها.

وبالمقابل لا يجوز القول: هذا رجلٌ غير امرأة، ورأيتُ طويلاً غير قصير، إذ لا يجوز وضع (غير) مكان (لا) لأنَّ المغايرة موجودة في الأصل؛ لذا الصواب أنْ نقول: هذا رجلٌ لا امرأة، ورأيتُ طويلاً لا قصيراً.

([1]) ـ يُنظر: ابن طولون الدمشقي، المسائل الملقَّبات في علم النحو، ص 111،112.

([2]) ـ يُنظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ج4/ 174.

([3]) ـ يُنظر: المرجع السابق، ج4/ 175.

♣ ــ من المسائل الملقَّبَات في علم النحو التي اتَّفق النُّحاةُ في بعض أجزائها: المسألة التيميَّة

فجمهور النحاة متفقون على أنَّ (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين. ([1])

خاتمة:

خلصَ البحثُ إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1 ـ إنَّ تحرير موضع الخلاف يكون في المسائل الخلافية، ولا يكون في المسائل غير الخلافية، أي المتفق عليها.

2 ـ تحرير موضع الخلاف له دور كبير في إزالة الغموض واللبس عن المسألة النحوية المطروحة.

3 ـ يسهم تحرير موضع الخلاف في عرض الأفكار حول المسألة المطروحة في تدرُّجٍ منطقي؛ الأمر الذي يؤدِّي بدوره إلى نتائج منطقية سليمة.

5ـ إنَّ تحرير موضع الخلاف يسهم في تضييق موضع الخلاف، ويقلِّل من فجوته.

6ـ تحرير موضع الخلاف يحمي النحاة من الوقوع في الخطأ، كما أنَّه يُبْرِزُ مواضعَ الاتِّفَاقِ عِنْدَهُم.

([1]) ـ يُنظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 339.

المصادر والمراجع

● ـ الأزهري، خالد بن عبد الله(ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م

● ـ الأستراباذي، رضي الدِّين محمد بن الحسن (ت: 686هـ): شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات: قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.

● ـ الأندلسي، أبو حيان(ت: 745):

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة، (د. ت).

ـ البحر المحيط، مراجعة: صدقي محمد جميل، نشر: ار الفكر، بيروت، 2005م.

● ـ ابن الأنباري، أبو البركات(ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (د، ت).

● ـ البستاني، بطرس، قطر المحيط، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ، لبنان، 1995م.

● ـــــ البهنساوي، حسام، أنظمة الربط العربية، الناشر: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1423هـ/ 2003م.

● ـ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، 1992م.

● ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت: 392هـ):

ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: حسن بو عبَّاس، مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولى،1432هـ/ 2010م.

ـ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، نشر: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، (د.ت).

● ـ الجوهري، إسماعيل بن غنيم، إحرازُ السَّعْدِ بإنجازِ الوَعْدِ بِمَسَائِلِ أمَّا بَعْدُ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011م.

● ـــــ حميدة، د. مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، نشر: الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.

● ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،1408هـ/ 1988م.

● ـ السيوطي، جلال الدين(ت: 911هـ):

ـ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: أحمد مختار الشريف، دمشق، 1407هـ/ 1987م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، نشر: دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ/ 1979م.

ـ عُقُود الزَّبرجد في إعراب الحديث النبوي، حقَّقه وقدَّم له: د. سلمان القضاة، نشر: دار الجيل، بيروت، 1414هـ/ 1994م.

● ـ الشاطبي، إبراهيم بن موسى(ت:790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

● ـ ابن طولون الدمشقي، محمد (953هـ)، المسائل الملقَّبات في علم النحو، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1428هـ/ 2007 م.

● ـ ابن عصفور، علي بن المؤمن(ت: 669هـ)، المُقرِّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة المدني، بغداد، الطبعة الأولى 1391هـ/ 1971م، (د.ت).

● ـ الفارسي، أبو علي(ت: 377هـ)، المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ/ 1987م.

● ـ ابن قيم الجوزية، الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب(ت: 751هـ)، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد عمران، نشر: دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ت).

● ـ اللبدي، محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1405هـ/ 1985م.

● ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت: 672هـ):

ـ شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، نشر: مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/ 1977م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1405هـ، ط21413هـ.

● ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي(ت: 672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد السيد، ود. محمد بدون المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ/ 1990م.

● ـ المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المُقْتَضَب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1415هـ/ 1994م.

● ـ المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1992م.

● ـ ابن هشام الأنصاري، جمال الدين(ت: 761هـ):

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلَّق عليه: د. مازن المبارك، و محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دمشق، 1972.

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، ضبطه وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر: دار الفكر، بيروت ، لبنان، 1421هـ/ 2001م.

- ـ ابن يعيش، موفق الدين(ت: 643هـ)، شرح المفصَّل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د.ت).

المجلات والدراسات:

- ـ عواريب، د. سليم، مقالة بعنوان: مسألة فصل الخطاب(أما بعد)معناها ومبناها دراسة نحوية دلالية في كتاب" إحراز السعد" لإسماعيل الجوهري، منشورة في مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية ـ مجلة دورية علمية محكمة فصلية ـ صادرة عن المركز الديمقراطي العربي : برلين ـألمانيا، العدد الثامن عشر، نيسان، 2021م، المجلَّد (5).

What is agreed upon and what is disputed regarding some issues in the science of grammar

● Ali Nazir shuhra

Abstract

This research seeks to study examples of grammatical issues, scattered in Arabic grammar, which Ibn Tulun al-Dimashqi collected, in a book entitled "Issues titled in the Science of Grammar." Whoever reads this book will find many controversial issues that Ibn Tulun mentions, and presents the opinions of grammarians on them. He expresses his opinion on each of the controversial issues he mentions. However, the reader of this book will find the overlap, divergence, and branching of opinions. Which makes it difficult for beginners to benefit from it in the study of grammar.

Therefore, in this research, we tried to edit some of these issues by talking about the areas of disagreement and agreement in them, and explaining the opinions of grammarians and simplifying them. In order to reach the recipient interested in studying Arabic grammar easily and conveniently. The purpose of liberating the subject of disagreement in grammatical issues is to limit the circle of disagreement between the conflicting or different parties, and narrow its gap. Because without liberating the area of disagreement, the circle of conflict will appear larger than the truth, but if we liberate the area of disagreement, the circle of disagreement will narrow and that would be more likely to reach points of agreement on the issue in question.

Keywords: editing, subject of controversy, title issues, grammar science.

● - Holds a PhD in Arabic Language and Literature - Department of Arabic Language, Tishreen University, specialization (Linguistics: Grammar and Morphology).